محدّدات الرؤية المصرية تجاه تطبيع العلاقة مع تركيا

عمار فايد *

ملخص: بعد هيمنة التوتر على العلاقات المصرية التركية خلال السنوات الماضية، ثمة تحوّل إيجابي أخذ في التشكل. تحلّل هذه الورقة تطورات العلاقة من وجهة نظر مصر، وفي سياق أولويات السياسة الخارجية المصرية منذ 2014: مناهضة الإسلام السياسي، التصدّي لمساعي تغيير الوضع الإقليمي الراهن، واستعادة مكانة مصر الإقليمية. وتجادل الورقة بأن هذه الأولويات تصطدم مع الصعود التركي، وهذا يجعل التنافس الجيوسياسي بين البلدين أمرًا لا مفرّ منه. وبينما يحقّق تطبيع العلاقات مكاسب مشتركة، فإن مصر لن تتخلى عن التزاماتها تجاه حلفائها المناهضين لتركيا، والأرجح هو بناء علاقة عمل براغماتية تخدم مصالح تكتيكية، ولا تسعى إلى بناء شراكة إستراتيجية، أو اقتسام النفوذ الإقليمي.

* جامعة إسطنبول أيدن، تركيا.

الكلمات المفتاحية: العلاقات المصرية التركية، تطبيع العلاقات، تركيا، مصر، ليبيا .

Determinants of Egypt's Vision towards Normalization with Turkey

AMMAR FAYED *
ORCID NO : 0000-0003-2235-3168

ABSTRACT *A positive shift in the Egyptian-Turkish relations is taking shape following years of tension. This paper analyzes the development of relations from Egypt's perspective in the context of the priorities of the Egyptian foreign policy since 2014 which is confronting Political Islam, facing the efforts aiming at changing the status quo in the region and restoring Egypt's regional position. The paper argues that these priorities go against Turkey's ascendancy, something that makes geopolitical competition between the two countries inevitable. normalization of relations between the two countries guarantees them common gains. However, Egypt will not give up its commitments towards its anti-Turkey allies.*

* Istanbul Aydın University, Turkey.

Key words: Egyptian-Turkish relations, Normalization, Egypt, Turkey, Libya

رؤيـــة تركيـــة
2021-(2/10)
95 - 116

DOI:10.36360/1560-010-002-005

مقدّمة

تمثّل العلاقات التركية المصرية أحد ملفات السياسة الإقليمية بالغة الأهمية، نظرًا لأنّ كلا الدولتين تتمتعان بوزن إقليمي لا يمكن تجاهله. ومن ثم، يؤثر توتر العلاقات الثنائية بينهما في مجمل الاستقرار الإقليمي، وبخاصة في الملفات التي تمس مصالح الدولتين، ابتداءً من شرق المتوسط وليبيا، وحتى مجمل العمل الإسلامي المشترك في قضايا محورية مثل القضية الفلسطينية. لذلك، تسعى هذه الورقة إلى فهم الرؤية المصرية تجاه العلاقات مع تركيا منذ صعود «عبد الفتاح السيسي» إلى السلطة. وتقدّم الورقة تشريحًا لمحددات السياسة المصرية تجاه تركيا سواء في فترة توتر العلاقات، أو في ضوء مؤشرات التهدئة التي تتجه إليها العلاقات مؤخرًا، والحدود الممكنة لهذه التهدئة.

يمثّل التنافس، وتعارض المصالح، بين تركيا ومصر إحدى سمات الحرب الباردة في المنطقة؛ حيث ارتبط كلّ من البلدين بتحالف مضاد للآخر. أسّست تركيا علاقة إستراتيجية مع القوى الغربية تمثلت في عضويتها في الناتو، وعلى المستوى الإقليمي دعمت مشروع «حلف بغداد» عام 1955، والذي رفضته مصر التي كانت تسعى لقيادة مشروع قومي عربي يستند إلى مقاومة الوجود الاستعماري في المنطقة العربية، كما كانت تتجه بالفعل لتطوير علاقة عمل مع الاتحاد السوفيتي بعد أن اقتنعت بأن الولايات المتحدة لن تقدم لها الدعم الكافي اقتصاديًّا وعسكريًّا. أعلنت مصر السفير التركي «خلوصي فؤاد توجاي» غير مرغوب فيه في يناير/ كانون ثاني 1954[1]، وطال الأمر حتى يناير/ كانون ثاني 1967 لاستئناف العلاقات بزيارة وزير الخارجية التركي «إحسان صبري تشاغلايانجيل» للقاهرة، والاتفاق على تبادل التمثيل القنصلي بين البلدين ممثلًا في قنصلية تركيا في الإسكندرية، والقنصلية المصرية في إسطنبول[2]. وحتى بعد تحول السياسة الخارجية المصرية لشراكة إستراتيجية مع الولايات المتحدة خلال سنوات حكم الرئيسين «محمد أنور السادات» و«محمد حسني مبارك»، لم تتطور العلاقة بين البلدين لمستوى الشراكة، ربّما باستثناء الدور المصري في توقيع اتفاقية «أضنة» بين تركيا وسوريا بتاريخ 20 أكتوبر/ تشرين الأول 1998. خلال عهد حكومة العدالة والتنمية، زار الرئيس المصري «مبارك» أنقرة مرتين، في عام 2004، و2007، ارتبطت الأولى بجهود إحياء مباحثات السلام في الأراضي الفلسطينية، والتطورات في العراق[3]. لكنّ الزيارة الثانية كانت أكثر أهمية في دفع العلاقات الثنائية حيث شهدت توقيع مذكرة إطار للحوار الإستراتيجي التركي المصري، وعقدت الجولة الأولى من الحوار الإستراتيجي في سبتمبر/ أيلول 2008. لكنّ مصر لم تتخلّ عن حذرها، ومن ثم لم ترتق العلاقة اقتصاديًّا وسياسيًّا لمستوى الشراكة[4].

مع قيام ثورة يناير 2011 في مصر، كان رئيس الوزراء التركي -آنذاك- «رجب طيب أردوغان»، من السياسيين المعدودين في العالم الذي يطالب الرئيس المصري ضمنًا بالتنحي يوم 1 فبراير/ شباط 2011[5]، وهو الموقف الذي وضع تركيا في جانب دعم الثورات. عزّز من هذا الموقف أن الرئيس التركي -آنذاك- عبد الله غول، كان أول رئيس يزور القاهرة، في 3 مارس/ آذار 2011، أي عقب أسابيع قليلة من الإطاحة بنظام «مبارك». كما قام رئيس الوزراء، أردوغان، بزيارتين للقاهرة. الأولى في عهد المجلس العسكري 12 سبتمبر/ أيلول 2011، والثانية في عهد الرئيس الراحل «محمد مرسي» 17 نوفمبر/ تشرين الثاني. في كلتا الزيارتين، اصطحب «أردوغان» وفدًا هائلًا من المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال الأتراك، في دلالة على جدية أنقرة في تطوير العلاقة مع القاهرة. أسفرت الزيارة الثانية عن توقيع 27 اتفاقية وبروتوكول تعاون ومذكرة تفاهم في مجالات متعددة تشمل التجارة والاستثمار والبنية التحتية والنقل والصحة، بالإضافة لتقديم قرض بقيمة مليار دولار للبنك المركزي المصري[6]. في المقابل، فسّرت مؤسسات الدولة المصرية هذا الحماس التركي بصورة سلبية؛ حيث لا تتبنى هذه المؤسسات نظرة إيجابية تجاه حركة الثورات، وتعدّها تهديدا لاستقرار الدولة ليس بعيدًا عن أجندات خارجية. ولأن نظام الحكم في الداخل كان يضع الإسلاميين، متّهمين رئيسين في إحداث «الفوضى»، فلم يكن من المفاجئ أن يُفسَّر الدعم التركي لحركة التغيير بأنّه سعي من أنقرة لبسط نفوذها على الحكومات العربية الجديدة من خلال حلفائها الإسلاميين.[7]

عقيدة السياسة الخارجية المصرية منذ 2014

من أجل تقدير رؤية مصر للعلاقات مع تركيا، من المهم فهم محددات السياسة الخارجية المصرية الراهنة. حيث يسعى نظام الرئيس «عبد الفتاح السيسي» إلى إرساء نهج للسياسة الخارجية، يستند إلى ثلاث مبادئ: الالتزام بمناهضة الإسلام السياسي؛ الدفاع عن الوضع الراهن واحترام مبدأ «السيادة»؛ واستثارة النزعة القومية واستعادة دور مصر الإقليمي المستقل.[8]

أولًا: مناهضة الإسلام السياسي. يمثّل التصدي لجماعة الإخوان المسلمين الهاجس الأول داخليًا وخارجيًا. داخليًا؛ لكونها المنافس الرئيس للنظام، وخارجيًا؛ لأن الدولة المصرية تنظر إلى الإخوان بوصفها جماعة عابرة للحدود، ومن ثم تعمل مصر على إضعاف فرص الأحزاب الإسلامية في المنطقة التي تعدّها امتدادًا للجماعة المصرية، وبخاصة في ليبيا وتونس وسوريا وفلسطين، باعتبار أنهم جميعًا يمثلون شبكة تنظيمية واحدة. هذا الالتزام هو أحد المقوّمات الأساسية للتحالف القائم بين القاهرة وعدة دول فاعلة إقليميًا، خصوصًا السعودية والإمارات و«إسرائيل»، فضلًا عن أطراف

دولية مثل فرنسا وجماعات ضغط يمينية في أوروبا والولايات المتحدة[9]. أي أن هذا الالتزام بات أحد مقومات الدعم الخارجي للنظام المصري، حيث يروّج النظام لدوره الإقليمي في التصدي لما تعدّه هذه الأطراف جميعًا تطرفًا، أو تهديدًا أيديولوجيًّا.

ثانيًا: الدفاع عن الوضع الراهن. تظهر مصر على أنّها اللاعب الإقليمي الأبرز المدافع عن «الوضع الراهن» (status-quo)[10]. وهو ما يمكن ملاحظته من الفجوة الواضحة بينها وبين السعودية فيما يتعلق بتصعيد المواجهة الإقليمية مع إيران، وحرب اليمن، وحتى فيما يتعلق بموقف ولي العهد السعودي الأمير «محمد بن سلمان» في حادثة إجبار رئيس الوزراء اللبناني -آنذاك- «سعد الحريري»، على الاستقالة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2017. لا يعكس دفاع مصر عن مبدأ سيادة الدول بعدًا قِيميًّا أو نزعة أخلاقية، ولكنه ينبع من رغبتها في فرض الاستقرار في المنطقة والتصدّي لحركة التغيير التي تهدد الأنظمة العربية منذ ثورة تونس. تعتقد القاهرة أن الدفاع عن منطق الدولة وحدودها، هو السبيل الحازم للتصدي لحالة الثورات التي لا يمكن أن تستمر، من وجهة نظر النظام المصري، من دون تدخلات خارجية تدعم حركات التغيير أو تمارس ضغوطًا على الأنظمة القائمة. هذه العقيدة لها بعد داخلي مرتبط باحتمالات تجدد الاحتجاجات في مصر، بالإضافة إلى تعرض الحكومة المصرية لانتقادات دولية بسبب حالة القمع التي يعانيها المجتمع المدني والأطراف المعارضة كافة ؛ فالنظام المصري، على حد وصف «مارك لينش»، ما يزال «رغم تبجّحه مرعوبًا من اندلاع احتجاجات شعبية أخرى»[11]. ومع هذا، من المهمّ ملاحظة أن الالتزام بهذا المبدأ يصبح أقلّ أهمية إذا تعارض مع هاجس التصدّي للإسلاميين؛ وهو ما ظهر في قرار حصار قطر، وربّما خطّط غزوها عسكريًّا؛ كما ظهر في سياسة دعم الجنرال الليبي «خليفة حفتر» عسكريًّا للسيطرة على ليبيا.

في الواقع، تسبب هذا الالتزام في تعكير أجواء التحالف بين القاهرة والرياض؛ حيث شعرت الأخيرة أن «السيسي» تخلّى عنها في صراعها الحيوي ضد إيران، وبخاصة حين أيّدت مصر الاتفاق النووي عام 2015، ورفضت بحسم فكرة تقويض النظام الإيراني لكونه سيتسبب في مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. ليس هذا فحسب، بل وتبنت مصر أجندة مضادة للسعودية في سوريا، حين كانت السعودية في السنوات الأولى للثورة تدعم جهود الإطاحة بنظام «بشار الأسد». علاوة على ذلك، قدّم «السيسي» من دون تحفظات الدعم لحكومة «نوري المالكي» في العراق عقب سقوط الموصل في يد تنظيم «داعش»، في الوقت الذي تجاهلته السعودية تمامًا باعتباره حليفًا موثوقًا لإيران.[12]

ثالثًا: تغذية الروح القومية واستعادة دور مصر التاريخي في المنطقة. تمثّل هذه الدعاية جزءًا تقليديًّا في الخطاب السياسي في مصر، حتى خلال سنوات حكم

«مبارك» الباهتة. ثمة مُخيِّلة عامة في البلاد حول مركزية مصر ومحوريتها في المنطقة، ومن ثم يمثّل السعي لقيادة المنطقة متطلبًا دائمًا للنخب الحاكمة ولعموم المواطنين، بغض النظر عن مدى واقعية هذه النظرة التي تتجاهل التحول الكبير الذي حدث في ميزان القوى العربية مع صعود دول الخليج، ولاسيّما السعودية، استنادًا إلى ثروة النفط والتحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة. كما تتجاهل هذه النظرة حقيقة أن القوى الإقليمية الأخرى، تركيا وإيران و«إسرائيل»، أصبحت أكثر تأثيرًا، استنادًا إلى بنى تحتية اقتصادية وعسكرية متفوقة بصورة لافتة عن الواقع المصري.

> **ترجّح تقديرات بقاء مكانة مصر راكدة في المستقبل المنظور؛ لأنه من غير المرجّح أن تتغلّب على هشاشة وضعها المالي**

مكانة مصر بوصفها قوة إقليمية ما تزال محلّ جدل. فمع تحقيق الاستقرار الداخلي، بغضّ النظر عن حقيقة الأسس التي يستند إليها[13]، ثمة من يجادل بأن القاهرة أصبحت في وضع يسمح لها بالعودة إلى دورها التاريخي بوصفها قوة وسطى[14]. تستند هذه الرؤية إلى موقع مصر الإستراتيجي، ووزنها الديمغرافي، وتاريخها القريب بوصفها قائدًا لحركات التحرر والعمل العربي المشترك. كما أن لدى مصر أكبر قوة عسكرية عربية، وسلك دبلوماسي متمرس. بالإضافة لذلك، نجحت مصر في إقامة توازن في علاقاتها بالقوى الكبرى، حيث تتلقى أكثر من مليار دولار سنويًا من المساعدات العسكرية الأمريكية[15]، بينما تشتري في الوقت نفسه معدات عسكرية روسية، وتعمل معها على تطوير برنامج الطاقة النووية السلمية[16]. كما تضخ الصين أموالًا استثمارية في مصر بعد أن أصبحت الشريك التجاري الأول لها، لضمان سهولة الوصول إلى البحر الأحمر وقناة السويس بوصف ذلك جزءًا من مبادرة الحزام والطريق.[17]

لكن وفي المقابل، ترجّح تقديرات أخرى بقاء مكانة مصر راكدة في المستقبل المنظور؛ لأنه من غير المرجّح أن تتغلّب على هشاشة وضعها المالي[18]، وأن تنجح في تحسين اقتصادها السياسي المحلي في أي وقت قريب، وهذا سيضع حدودًا على قوتها خارج حدودها. لذلك لا يتوقع أصحاب هذا التقدير أن تعوّض مصر قريبًا نحو أربعة عقود من تراجع النفوذ الإقليمي[19]. ويبدو ملف سدّ النهضة كاشفًا عن ضعف النفوذ المصري في قضية بالغة الأهمية مثل مياه النيل[20]. ولا تزال مصر تعتمد ماليًّا بصورة ملموسة على حلفائها في مجلس التعاون الخليجي. فبالإضافة لإمدادات الوقود والاستثمارات المالية المباشرة، تبلغ الودائع طويلة الأجل لدى البنك المركزي التي مصدرها السعودية: 5,5 مليار دولار، والإمارات: 5,7 مليار دولار، والكويت: 4 مليارات دولار؛ بإجمالي

2 , 15 مليار دولار للدول الثلاث، وهذا يمثل 37٪ من إجمالي الاحتياطي النقدي للدولة البالغ 3 , 40 مليار دولار في مارس/ آذار 2021. كما أن 4 , 19٪ من إجمالي ديون مصر الخارجية البالغة 3 , 125 مليار دولار هي ديون للدول الثلاث بقيمة 3 , 24 مليار دولار[21].

إنّ قابلية القرار المصري للخضوع للضغوط الخليجية ظهر جليًّا في تسليم مصر جزيرتي تيران وصنافير الإستراتيجيتين في البحر الأحمر، بعد ضغوط سعودية رغم المعارضة المصرية الواسعة داخل البلاد. إن قرار «السيسي» تسليم الجزيرتين مقابل استمرار الدعم المالي[22]، لم تتحمّس له قيادة الجيش المصري، ووجّهت نصيحة «للسيسي» بعدم القيام بهذه الخطوة؛ لأنها تمثل إهانة للكرامة الوطنية[23].

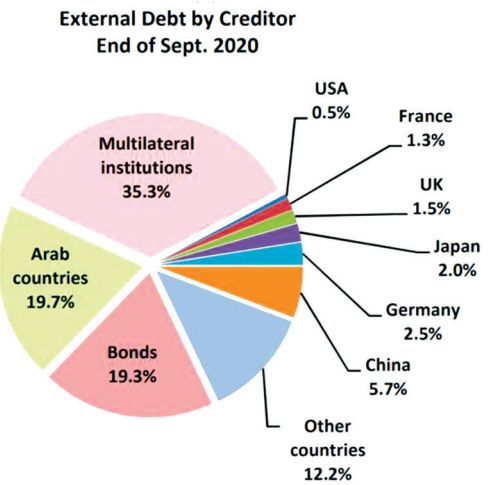

الشكل (1): الديون الخارجية لمصر حتى نهاية سبتمبر/ أيلول 2020، موزّعة بحسب الجهة الدائنة. المصدر: البنك المركزي المصري

ومع ذلك، لا تزال السياسة الداخلية في مصر مؤثرة بالنسبة لباقي الدول العربية؛ وهو الأمر الذي ظهر عندما حدّد صعود وسقوط الإسلاميين في مصر طابع المنطقة كلّها. كذلك، أظهرت القاهرة قدرتها على تبنّي سياسة خارجية مستقلّة في عدة ملفات إقليمية، أشرنا إلى بعضها سابقًا، ونضيف عليها امتناع مصر عن إرسال ممثل لها إلى التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب بقيادة السعودية. ومن المهم هنا الإشارة إلى تعليق مسؤول مصري رفيع بخصوص رفض مصر الانخراط في حرب اليمن: «نحن مصر! لا يمكنك الاتصال بنا في الساعة الثالثة صباحًا، وتتوقع أن نذهب إلى لحرب في الصباح»[24]. وهو تعليق يوضّح رفض صياغة العلاقة مع السعودية وفق منطق التبعية؛ أي أنّ القاهرة تسعى إلى صياغة علاقاتها مع حلفائها في الرياض وأبوظبي ليس وفق

مبدأ تطابق المصالح، والذي يعني علاقة تبعية لا تتمتع فيها القاهرة باستقلال في رسم سياستها الإقليمية، ولكن وفق منطق التعاون في المصالح الضرورية التي تحتّم تجاوز الخلافات، لا إلغاءها، والتعامل بواقعية معها.[25]

جذور التوتر المصري تجاه سياسة تركيا الإقليمية

تتصادم هذه الالتزامات الثلاثة بصورة ملموسة عند تطبيقها على نظرة مصر للدور التركي، وتثير حالة من التوجس المصري تجاه تركيا، نتيجة اعتبارات أيديولوجية وعوامل جيوسياسية، فضلًا عن الأبعاد الشخصية التي لا يمكن تجاهلها، خصوصًا في حالة نظام شديد المركزية يتمحور حول شخص «السيسي» نفسه. وتتلخص جوانب هذا التوجس فيما يأتي:

أوّلًا: يمثّل «النموذج» التركي تعكيرًا لمسعى التصدّي للإسلام السياسي، ليس فقط نتيجة اعتبار تركيا جماعة الإخوان تيارًا سياسيًّا لا حركة إرهابية؛ ولكن بالأساس نتيجة ما تمثله تركيا من حالة النجاح الوحيدة لحكم الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، والتي أصبحت «نموذجًا» تبشّر به تركيا حول إمكانية المواءمة بين الإسلام والديمقراطية وحكم

الدولة الحديثة[26]. ومن ثم، أصبحت التجربة التركية هي الهاجس الذي يُذكِّر النظام في مصر دائمًا بأن بديله الداخلي، أي مشروع الإخوان المسلمين، ممكن وقابل للنجاح. لذلك ليس من المبالغة أن «السيسي»، بصورة شخصية، يرى في «أردوغان» الذي فاز بانتخابات عديدة وحقّق نجاحًا لافتًا لبلاده، تجسيدًا لتهديد خصومه السياسيين الإسلاميين[27]. وعلى الرغم من النظام العلماني في تركيا، إلا أن نظرة الدولة المصرية لحزب «العدالة والتنمية» لا تختلف عن نظرتها لأي حزب إسلامي بالمعنى المتعارف عليه عربيًّا. بل إن المؤسسات الأمنية المصرية تعتقد أن تركيا قامت بدور محوري في دعم أنشطة «التنظيم الدولي» لجماعة الإخوان، أدّت دور الوساطة بينه وبين حكومات غربية إبان ثورة يناير[28].

ثانيًا: التزام القاهرة، بالدفاع عن «الوضع الراهن»، وبخاصة النظام العربي التقليدي، يصطدم بنهج تركيا الداعم لحركات التغيير أو في الحد الأدنى المرحّب بها. صحيح أن تركيا لم تكن محرّضة على أيّ من الثورات العربية، لكنّها كانت من أوائل الأصوات التي تدعم مطالب الديمقراطية. لاحقًا، بات واضحًا أن غالبية القوى الجديدة، ولاسيّما الإسلامية، التي صعدت في الدول العربية بعد الإطاحة بنخب الحكم القديمة- تتبنى سياسة منفتحة على تركيا، وهو الأمر الذي عزّز من مكانة تركيا بوصفها داعمة للتغيير. لذلك، تعمل مصر على التصدي للدور التركي من خلال تصدير نفسها بوصفها مدافعة عن النظام العربي والعروبة على حدّ سواء.[29]

ثالثًا: سعي مصر لاستعادة مكانتها الإقليمية يتطلب الدفاع عن نفوذها القائم، والعمل على استعادة ما تبدّد منه. يصطدم هذا الهدف مع تصاعد الدور التركي في المنطقة، خصوصًا في مجال التأثير التقليدي لمصر: منطقة الخليج، والقرن الأفريقي، وسوريا، وليبيا، والسودان، والملف الفلسطيني. بصورة عامة، تنظر القاهرة إلى أي نفوذ تركي في المنطقة باعتباره خصمًا للنفوذ المصري، ومن ثم بات إحياء التنافس الجيوسياسي لا مفرّ منه بين المركزين الإسلاميين الكبيرين في القاهرة وأنقرة. هذا التنافس لا يستمد مسوّغاته من الاختلافات بين القاهرة وأنقرة فحسب، ولكن أيضًا من أوجه التشابه التي يراها كل طرف في تعريفه لنفسه ولدوره المفترض في المنطقة[30]. لذا، أصبح التنافس المصري التركي مهيمنًا على مشهد المنطقة، لا ينافسه سوى العداء السعودي الإيراني[31]. وعلى الرغم من أن التنافس الجيوسياسي في الشرق الأوسط لا يقتصر على تركيا ومصر، بل يشمل حتى مصر والسعودية، إلا أنني أجادل بأن تشابك المصالح العميق بين الرياض والقاهرة واعتماد كليهما على الآخر إقليميًّا خفّف من حدّة التنافس، بينما عزّز التوتر المتصاعد بين تركيا ومصر من حدّة التنافس بينهما. ليس هذا فحسب، بل إن «جريجوري غوز Gregory Gause» يوضح كيف أن قادة المنطقة يضعون الأولوية لإقامة توازن

مضاد للدولة التي تُظهر العداء ضد أنظمتهم وتهدّد استقرارها الداخلي بغض النظر عن قوتها أو بعدها الجغرافي[32]؛ وهو ما يجعل مصر تضع التصدي لتركيا أولوية؛ لكون النظام المصري يشعر أنه مستهدف من قبل تركيا، بينما لا يهدّد أي من النظامين المصري أو السعودي الآخر، بل على العكس يدعم كلاهما تعزيز سلطة الآخر داخليًّا، ومن ثم تتراجع أولوية التنافس الإقليمي وتخفّ حدّتها.

العلاقات المصرية التركية في عهد «السيسي»

اتّخذت الحكومة التركية موقفًا حازمًا تجاه الانقلاب العسكري في مصر 3 يوليو/ تموز 2013، بلغ حدّ طلب تركيا من مجلس الأمن الدولي فرض عقوبات على «السيسي» في أغسطس/ آب[33]. لم يكن من الممكن أن يتجاهل النظام العسكري ردّ الفعل التركي، ومن ثم جرى طرد السفير التركي من القاهرة، وتخفيض مستوى العلاقات إلى مستوى القائم بالأعمال منذ 23 نوفمبر 2013. لاحقًا تحوّلت العلاقة بين البلدين إلى نوع من الحرب الباردة، هيمنت على القضايا المشتركة كافة. وليس من سبيل المصادفة أن مصالح الطرفين الإقليمية كانت دائمًا متعارضة في الملفات الإقليمية كافة، إما من حيث كون كل طرف يتبنى نظرة مضادة للآخر، كما في سوريا وليبيا وحصار قطر، أو أن الدورين المصري والتركي في حالة تنافس حول حيازة نفوذ على حساب الطرف الآخر، كما في شرق المتوسط والملف الفلسطيني. لكن خلال الأشهر الأخيرة شهدت العلاقات تطورًا لافتًا يبشر بإمكانية بناء تفاهمات لم تكن متوقعة حتى فترة قريبة.

أوّلًا: مؤشّرات الحرب الباردة

يمكن ملاحظة أبرز التحرّكات المصرية المضادة لتركيا فيما يأتي:

1.عملت مصر على عدم ضمّ تركيا إلى اجتماعات «المجموعة المصغّرة حول سوريا»، والتي تضمّ في عضويتها ألمانيا، والأردن، وفرنسا، ومصر، والسعودية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. كما عملت على وضع قيود على تمويل المجموعة لمشروعات تركيا الخاصة بإعادة توطين اللاجئين السوريين في الشمال السوري. في الجانب السياسي، توفّر مصر الدعم الكامل لـ«هيئة التفاوض»، وتروّج لها جنبًا إلى جنب مع «هيئة التنسيق» ومجموعة موسكو. في مقابل ذلك، تعمل مع السعودية والإمارات والأردن على محاولة تهميش «ائتلاف المعارضة» الذي ترى أنه تابع لتركيا.

2.مع تصاعد اكتشافات الغاز في منطقة شرق المتوسط، تبنت مصر الدعوة إلى تأسيس «منتدى غاز شرق البحر المتوسط»، وأُعلِن تأسيسه بالفعل مطلع 2019، واستضافت مصر مقره الدائم. وبينما يضم المنتدى كلًّا من: مصر والأردن وفلسطين و«إسرائيل» واليونان وقبرص وإيطاليا، فقد جرى إقصاء تركيا بشكل مقصود عن عضويته

بهدف فرض عزلة عليها.

3.عطّلت مصر مساعي الاتحاد الأوروبي خلال العام الماضي لعقد قمة حول شرق المتوسط بهدف تخفيف التوتر مع تركيا. حيث عدّت القاهرة أن عقد مثل هذه القمة بمشاركة تركيا دون تغيير سياستها سيكون بمثابة مكافأة لأنقرة، في حين أن سياسة فرض العزلة عليها ينبغي أن تستمر.

4.مارست القاهرة ضغوطًا مكثفة على الوفد الليبي الممثّل لقوى شرق ليبيا في اجتماعات «منتدى الحوار السياسي» في تونس لمنع إدراج بند يمنع حكومة المرحلة التمهيدية (حكومة الدبيبة حاليًّا) من إلغاء أي اتفاقات خارجية سابقة؛ لأنه يعني ضمنًا استمرار العمل بالاتفاقين الموقّعين بين حكومة الوفاق وتركيا. تعرّض هذا الوفد عقب إقرار هذا البند لتوبيخ مصري حادّ من قِبل المسؤول عن الملف الليبي في الخارجية المصرية السفير «محمد أبوبكر»[34].

5.مارست القاهرة، بالتعاون مع السعودية والإمارات ضغوطًا في الجامعة العربية، نتج عنها إدراج «التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية» بوصفها بندًا دائمًا على جدول أعمال مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، وتشكيل لجنة عربية لمتابعة التدخلات التركية برئاسة مصر منذ سبتمبر/ أيلول 2019، وتضم السعودية والإمارات والبحرين والعراق. أصبحت إدانة «التدخلات التركية» جملة معتادة في البيان الختامي للاجتماع الوزاري رغم وجود تحفظات من دول، مثل قطر والصومال وليبيا وجيبوتي؛ بل إن الاجتماع الوزاري الأخير في 4 مارس/ آذار 2021، جدّد إدانة التدخلات التركية، رغم انعقاد الاجتماع برئاسة قطر، وهو ما يعكس مستوى التعبئة نتيجة جهود مصر والسعودية والإمارات.[35]

6.عملت مصر على تشكيل تحالف أمني عربي مهمّته التصدي للنفوذ التركي المتصاعد في المنطقة. حيث افتتح «السيسي» في مطلع فبراير/ شباط 2020 «المنتدى العربي الاستخباري» بحضور رؤساء مخابرات غالبية الدول العربية، والذي تستضيف القاهرة مقره الرئيس، بهدف «استعادة الاستقرار في كافة دول المنطقة»[36]. أعقب ذلك قيام رئيس المخابرات العامة المصرية، اللواء عباس كامل، بجولة شملت السودان، وشرق ليبيا، والجزائر، وتونس، والمغرب، بهدف الترويج للمشروع، وتوقيع اتفاقية أمنية للتصدي للنفوذ التركي المتصاعد.[37]

7.تعمل القاهرة مستفيدة من العلاقات الدافئة بين مصر و«إسرائيل» على ضمان ألا يؤدي أي تطور إيجابي في علاقة أنقرة وتل أبيب إلى سماح حكومة «إسرائيل» لتركيا بممارسة أي دور في الملف الفلسطيني يهدّد النفوذ المصري خصوصًا في غزة[38]. كما تمارس القاهرة ضغوطًا على كل من السلطة الفلسطينية وحركة حماس بهدف تهميش أيّ دور تركي في الوساطة بينهما أو في الملف الفلسطيني عمومًا.

ثانيًا: مؤشرات إيجابية

شهد الملف الليبي ذروة تأزّم العلاقات المصرية التركية حين أعلن «السيسي»، في 20 يونيو/ حزيران 2020، أن خط سرت-الجفرة يمثل «خطًّا أحمر» بالنسبة لمصر، محذرًا من تقدّم قوات الوفاق المدعومة من تركيا. وبغضّ النظر عن جدية التدخل العسكري المصري، فإن تجنّب الصدام المباشر بين تركيا ومصر كان هو خيار الطرفين. ومن ثم دفع هذا الجانبين إلى فتح قناة تواصل أمنية، تطورت فيما يبدو لاحقًا لتمثل خط اتصال منذ خريف العام الماضي[39] يتناول علاقة البلدين المتأزّمة منذ الانقلاب العسكري في مصر. ويمكن تسجيل عدة مؤشرات جاءت في نفس سياق تطور العلاقات الإيجابي بين أنقرة والقاهرة:

1. تطور اقتصادي:

سجل العامان 2018 و2019 عودة لمستويات التبادل التجاري القياسية بين البلدين بأكثر من 5,2 مليار دولار، وهو مستوى فاق حتى ذروة ميزان التبادل التجاري المسجل عام 2012 في بداية عهد الرئيس الراحل «محمد مرسي» والذي يبلغ 5 مليار دولار تقريبًا، كما يوضح الجدول الآتي:

العام	الصادرات المصرية	الصادرات التركية	إجمالي الميزان التجاري
2010	1,000	1,900	2,900
2011	1,500	2,600	4,100
2012	1.570	3.490	5.060
2013	1.746	2.626	4.348
2014	1,437	3,301	4,738
2015	1,216	3,129	4,345
2016	1,443	2,733	4,177
2017	2.07	2.360	4.430
2018	2,190	3,055	5,245
2019	1.748	3.500	5.248
2020	1,662	3,100	4,700

الجدول (1): تطور ميزان التبادل التجاري بين مصر وتركيا، (مليار دولار).

المصدر: بيانات 2010-2011: وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية[40]. -2012 2013: WITS [41]. 2014 حتى 2018 وزارة الشؤون الخارجية التركية، ووزارة التجارة التركية[42]. 2019 و2020: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر (حكومي)[43].

وحتى خلال عام 2020، الذي عانت فيه الصادرات المصرية والتركية بسبب جائحة كورونا كما يتضح في الأرقام بالجدول (2)، فقد جاءت تركيا أكبر خامس جهة توريد إلى مصر بنسبة 5٪ من إجمالي واردات مصر غير البترولية. فيما جاءت تركيا أكبر ثالث وجهة للصادرات المصرية غير البترولية، بنسبة 6٪.

أكبر 5 جهات توريد إلى مصر 2020 (41٪ من واردات مصر غير البترولية)			أكبر 5 وجهات للصادرات المصرية 2020 (35٪ من صادرات مصر غير البترولية)	
الدولة	النسبة		الدولة	النسبة
الصين	18٪		الإمارات	11٪
الولايات المتحدة	7٪		السعودية	7٪
ألمانيا	6٪		تركيا	6٪
إيطاليا	5٪		الولايات المتحدة	6٪
تركيا	5٪		إيطاليا	5٪

الجدول (2): أكبر الشركاء التجاريين لمصر عام 2020. المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات بمجلس الوزراء المصري.[44]

هذا الانتعاش في الميزان التجاري يحدث على الرغم من توقف جميع اجتماعات آليات التعاون الثنائي بين البلدين: اللجنة المشتركة، ولجنة المفاوضات التجارية رفيعة المستوى،

ومنتدى الأعمال، ومجلس الأعمال. حيث لم ينعقد أي منها منذ الانقلاب العسكري[45]. لكنّ مجموعات رجال الأعمال في البلدين حافظت على علاقاتها، كما حافظت الاستثمارات التركية في مصر البالغة نحو 2.5 مليار دولار على مستواها بدون تضرر، خصوصًا أنها توفر نحو 60 ألف فرصة عمل[46]. ويضغط رجال الأعمال من الجانبين من أجل تجديد اتفاقية التجارة الحرة المفعّلة منذ مارس/آذار 2007 وانتهت نهاية عام 2020[47]. لكنّ مسألة تجديد الاتفاقية لا تزال غامضة، ومحل لمزايدات سياسية داخل البرلمان والإعلام المصري.[48]

2. تهدئة في شرق المتوسط

تجنبت اتفاقية تعيين الحدود البحرية بين مصر واليونان، الموقعة في 6 أغسطس/ آب 2020، ترسيم كامل الحدود اليونانية، واكتفت بترسيم جزئي بين خطي الطول 26، 28، متجنبة توسيع الحدود البحرية بين اليونان ومصر شرق ساحل رودس، بما في ذلك جزيرة كاستيلوريزو. ونصت المادة1 (e) من الاتفاقية على أن أي ترسيم لاحق يتجاوز الحدود المنصوص عليها في الاتفاقية (شرق خط الطول 28 أو جنوب غرب جزيرة كريت) سيتم استكماله «بالتشاور مع الدول المجاورة المعنية»[49]. وهذا في حد ذاته يعني أن مصر لا تزال مهتمة باتفاق بحري مع تركيا. وعلى الرغم من أن الاتفاقية تقرّ بحقوق الجزر في الجرف القاري الخاص بها (من خلال البدء في ترسيم الحدود البحرية من الجزيرتين الكُبريين: كريت ورودس)- إلا أن طابعها الجزئي يُعَدّ رسالة واضحة من جانب مصر بعدم رغبتها في التورط في الخلاف المعقّد بين اليونان وتركيا[50].

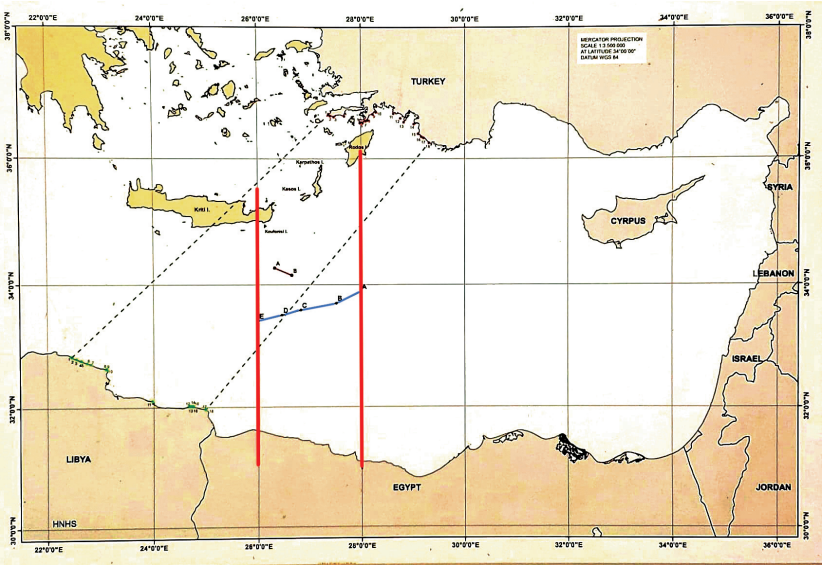

الخريطة (1): الحدود البحرية بين مصر واليونان

(الخط الأزرق A-B-C-D-E) وفق اتفاق البلدين في أغسطس/ آب 2020. في حين يمثل الخط الأحمر (A-B) الحدود البحرية بين تركيا وليبيا وفق الاتفاق الموقع بين أنقرة وحكومة الوفاق الوطنية عام 2019. المصدر: وسائل إعلام يونانية[51].

بالإضافة إلى ذلك، تجنبت مصر أي مناطق محلّ خلاف مع تركيا، في إعلان وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية في فبراير/ شباط الماضي، عن طرح أول مزايدة عالمية للتنقيب عن البترول والغاز في 24 منطقة، تشمل تسع مناطق في البحر المتوسط، و12 منطقة في الصحراء الغربية، وثلاث مناطق في خليج السويس. وعلى الرغم من أن هذا لا يمثّل سوى تطبيق مباشر للاتفاقية المصرية اليونانية، إلا أن تركيا التقطت هذه الإشارة الإيجابية مجدّدًا، حيث أثنى وزير الخارجية «تشاووش أوغلو» على الموقف المصري قائلًا: إن مصر «احترمت الحدود الجنوبية لجرفنا القاري، حتى بعد توقيع اتّفاق مع اليونان، وأنّ مصر نفّذت أنشطتها دون انتهاك حدودنا، ونحن نعتبر ذلك خطوة إيجابية»[52].

3. تفاهمات حول ليبيا

على الرغم من أن النفوذ التركي في ليبيا سيظل غير مرحَّب به مصريًّا، إلا أن استعادة المسار السياسي وتشكيل حكومة موحدة تمهيدا لإجراء انتخابات يعدّ ثمرة التفاهمات المصرية التركية. اختبر البلدان نتائج تجنب الصدام في ليبيا، وأمكن خلال الأشهر الماضية تحقيق تقدّم في العملية السياسية جنّبت البلاد مزيدًا من الاقتتال. ومن اللافت أن الحكومة الليبية الجديدة تتمتع بعلاقة جيدة ودعم من القاهرة وأنقرة على حدّ سواء، وهي نتيجة لم يكن من الممكن توقّعها دون وجود تفاهمات مصرية تركية. صحيح أن هذه التفاهمات ما تزال مؤقتة ومحلّ اختبار في ظلّ استمرار الرفض المصري للاتفاقيات التي وقّعتها حكومة الوفاق مع تركيا، لكنّ تجنّب الصدام المباشر أو بالوكالة، والتعامل ببراغماتية مع موازين القوى التي تكوّنت عقب اتّفاق تركيا وحكومة الوفاق، يمثل تحوّلًا إيجابيًّا في مسار الملفّ الليبي، وأعطى إشارة للمنافع التي من الممكن أن تحقّقها تفاهمات مصرية تركية بعد اختبار التوتر الناتج عن الصراع.

4. التهدئة الإعلامية ومناقشة القضايا العالقة

تمثّل خطوة التهدئة الإعلامية المتبادلة أبرز علامات تقدم المسار الإيجابي للعلاقات الثنائية ومحصّلة الاتصالات المستمرة منذ خريف العام الماضي. ولا يقتصر الأمر على التهدئة الإعلامية، ولكن أيضًا اتّفاق حكومة البلدين على خطوات عملية تتعلق بمناقشة القضايا العالقة من خلال تشكيل لجان متخصصة أمنية واقتصادية وسياسية تبحث القضايا التي تشغل كلّ طرف[53]. بالإضافة إلى بدء اللقاءات المعلنة رسميًّا، حيث توجّه وفد تركي رفيع إلى مباحثات في القاهرة، في 6 مايو/ أيار، للمرة الأولى منذ تدهور

العلاقات عام 2013. وعلى الرغم من أن البيان المشترك في ختام جولة المباحثات التي عقدت بالقاهرة، جاء مقتضبًا، إلا أنّه ترك الباب مفتوحًا أمام «خطوات مقبلة» قد يجري الاتفاق عليها.[54]

خاتمة: حسابات مصر وراء تطبيع العلاقات مع تركيا

تعتقد مصر أن لديها الحق في تنويع خياراتها السياسية بشكل مستقل، ليس لأن الوجود التركي لا مفرّ من التعامل معه في ليبيا وشرق المتوسط وملفّات إقليمية أخرى، فحسب؛ ولكن أيضًا لأنها تتحسب لأن يتّجه حلفاؤها لتفاهمات منفردة مع تركيا، على غرار مصالحة السعودية مع قطر التي جرى فرضها على القاهرة من دون مراعاة لمطالبها. وعلى الرغم من مساعي مصر إلى عزل تركيا في شرق المتوسط، وتطوير الشراكة الإستراتيجية مع اليونان وقبرص الرومية؛ إلا أن القاهرة ستزيد من مكاسبها في شرق المتوسط في حال توصّلت إلى اتفاق مع تركيا. حيث يبدو مسار التفاوض المصري التركي أقلّ تعقيدًا، ويعزّز من موقف القاهرة مع باقي الأطراف التي تجاهلتها في مشروع خط إيست ميد.

بالإضافة إلى ذلك، ثمة مصلحة مصرية ربّما تكون أكثر أولوية، وهي تحقيق مكاسب تتعلق بوضع المعارضة المصرية في تركيا، وبخاصة مؤسساتها الإعلامية التي تمثّل الصوت الوحيد للمعارضة الذي يسمعه عموم المصريين كل يوم، وبات واضحًا أن تأثيره لا ينبغي تجاهله. لذلك، ستعمل القاهرة على استثمار الاهتمام التركي بملفات إستراتيجية بالنسبة لأنقرة، وبخاصة شرق المتوسط، من أجل تحييد حالة المعارضة المصرية الموجودة في تركيا، وهو التوجه الذي يكشف عنه السعي لاتفاق بين حكومة البلدين يجري بموجبه منع متبادل لأي أنشطة معارضة لأي من البلدين انطلاقًا من أراضي البلد الآخر[55]. بالإضافة إلى ذلك، تستهدف مصر تدمير الوزن المعنوي الذي كوّنته تركيا خلال السنوات الماضية بوصفها مدافعة عن مطالب الشعوب للتغيير، وحاضنة «للمظلومين». تدرك القاهرة أن القيادة الإقليمية لا تتطلب قوة اقتصادية وعسكرية فحسب، ولكن أيضًا أهلية معنوية وأخلاقية، وهو الأمر الذي تمكّنت تركيا من التفوّق فيه خلال السنوات الماضية دون منازع على المستوى الشعبي في المنطقة. ومن ثم ستعمل مصر على تصوير هذا التقارب باعتباره اعترافًا تركيًّا بصواب الموقف المصري من حركة التغيير، وتخلّي تركيا عن دعواها السابقة، وعن دعمها لقوى الربيع العربي بصورة عامة، والإسلاميين بصورة خاصة.

لكنّ هذه المصالح الحقيقية لا تعني أن حسابات الجغرافيا السياسية تغيّرت؛ فالتنافس المصري التركي ليس أمرًا طارئًا ولا يقتصر على ملفّ غاز شرق المتوسط، كما أنه ليس وليد سنوات الانقلاب العسكري. تسعى القاهرة إلى توكيد دورها الإقليمي بوصفها قائدًا للعمل العربي، وبوصفها مدافعة عن نظامه الإقليمي. وتتغلب على نقاط ضعفها الراهنة بتعزيز تحالفاتها مع شبكة متنوعة من الأطراف الإقليمية التي تلتقي معها على أرضية مصالح مشتركة محددة. عربيًّا، تتفق مصر مع السعودية والإمارات على ضرورة التصدّي للإسلام السياسي وحركة التغيير، كما تشترك الدول الثلاث في اعتبار أن أيّ نفوذ تركي في المنطقة يجب التصدي له وعدم التسامح معه. وفي شرق المتوسط، طوّرت مصر تحالفًا مع اليونان وقبرص الرومية وفرنسا و«إسرائيل» أيضًا على أرضية عداء هذه الأطراف أو خلافاتها مع تركيا.

لذلك، ليس من المرجّح أن تتخلّى مصر عن التزاماتها تجاه أيّ من هذه التحالفات، ليس فقط لأنّها تلبّي ما تعدّه أولوية سياستها الخارجية، ولكن لأنّها لا تزال غير قادرة تمامًا على العمل الإقليمي في الملفات كافة بشكل منفرد. كما أن اعتمادها الاقتصادي على السعودية والإمارات يضع بعض القيود على خياراتها السياسية. والمحصّلة، أنّ أيّ تفاهمات متوقّعة خلال الفترة القادمة مع تركيا ستكون على الأرجح تفاهمات تكتيكية

نابعة من حسابات براغماتية تحقق مصالح للطرفين، وليست تحولًا إستراتيجيًّا في نظرة مصر لتركيا، وليست تمهيدًا لتخلّي مصر عن حلفائها التقليديين.

الهوامش والمراجع:

1. Öterbülbül, S. (2015). Turkish-Egyptian relations (1922-1956) and the impact of the Free Officers revolution [Master dissertation, Middle East Technical University]. pp. (121-127). https://open.metu.edu.tr/bitstream/handle/11511/24577/index.pdf
2. Özoğlu, H. (2019). Heirs of the Empire: Turkey's diplomatic ties with Egypt and Saudi Arabia until the mid-20th century. In G. Tol & D. Dumke (Eds.), Aspiring Powers, regional rivals: Turkey, Egypt, Saudi Arabia, and the new Middle East (pp. 116-). Middle East Institute. https://www.mei.edu/sites/default/files/201912-/Aspiring%20Powers%2C%20Regional%20Rivals_Dec.%20132%C%202019.pdf
3. الجزيرة نت. «مبارك يصل تركيا لإحياء عملية السلام بالمنطقة». 11 فبراير 2004. https://bit.ly/3xAHseU
4. Altunışık, M. (2019). Turkey's relations with Egypt and Saudi Arabia: From hopes of cooperation to the reality of conflict. In G. Tol & D. Dumke (Eds.). Ibid. (pp. 1737-).
5. رويترز. (2011، 1 فبراير). رجب طيب أردوغان يدعو مبارك إلى الإصغاء إلى مطالب شعبه. https://www.france24.com/ar/20110201-erdogan-turkey-asks-mubarak-to-listen-people
6. نيفين العيادي. «قراءة في العلاقات التركية المصرية بعد ثورة 25 يناير». المصري اليوم. 22 نوفمبر 2012.https://www.almasryalyoum.com/news/details/319487
7. Al-Anani, K. (2020, March 18). Egypt-Turkey strained relations: Implications for regional security. Arab Center Washington DC. http://arabcenterdc.org/policy_analyses/egypt-turkey-strained-relations-implications-for-regional-security/
8. Hanna, M. W. & Benaim, D. (2018, January 4). Egypt first. Foreign Affairs. https://www.foreignaffairs.com/articles/egypt/2018-01-04/egypt-first
9. Aydıntaşbaş, A. & Bianco, C. (2021, March 15). Useful enemies: How the Turkey-UAE rivalry is remaking the Middle East [Policy Brief]. European Council on Foreign Relations. https://ecfr.eu/publication/useful-enemies-how-the-turkey-uae-rivalry-is-remaking-the-middle-east/; Baskan, B. (2019, May 1). Turkey and the UAE: A strange crisis. Middle East Institute. https://www.mei.edu/publications/turkey-and-uae-strange-crisis; Lynch, M. (2021). The Arab uprisings never ended. Foreign Affaires, 100(1), 111122-. https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/202008-12-/arab-uprisings-never-ended.
10. Hanna, M. W. & Benaim, D. (2018). Ibid

11. Lynch, M. (2018). The new Arab order: power and violence in today›s Middle East. Foreign Affaires, 97(5), 116126-. https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/201814-08-/new-arab-order

12. Hanna, M. W. (2014, August 13). The Sisi doctrine. Foreign Policy. https://foreignpolicy.com/2014/08/13/the-sisi-doctrine/#

13. عمار فايد. (2021، 7 أبريل). مسار التغيير في مصر بعد 10 سنوات من ثورة يناير 2011. مركز المسار للدراسات الإنسانية. https://almasarstudies.com/change-in-egypt-2011/

14. Hawthorne, E. (2019, February 7). After a challenging decade, Egypt resumes its regional role. Stratfor. https://worldview.stratfor.com/article/after-challenging-decade-egypt-resumes-its-regional-role

15. عمار فايد. (2021). المعونة الأمريكية لمصر من كامب ديفيد إلى ثورة يناير. رؤية تركية، السنة1 (عدد 3)، 137-154.

16. الهيئة العامة للاستعلامات، الاتفاق النووي المصري الروسي. https://www.sis.gov.eg/Section/409/7193?lang=ar. وأنظر - مصر: حسابات الانعطافة الروسية. (2013، 21 نوفمبر). مركز الجزيرة للدراسات. https://studies.aljazeera.net/ar/article/525. وأنظر أيضا: Savicheva, E. M. (2019). Security factor in the Middle East in Russian-Egyptian relations (2014-2018). Center of Middle Eastern studies ORSAM, [Policy Brief, No. 121]. https://orsam.org.tr/d_hbanaliz/security-factor-in-the-middle-east-in-russian-egyptian-relations-2014-2018.pdf; Ramani, S. (2019, November 5). Sochi summit highlights growing Russia-Egypt ties. Middle East Institute. https://www.mei.edu/publications/sochi-summit-highlights-growing-russia-egypt-ties.

17. Bocharov, I. (2019). Egypt-China relations at the present stage. Russian Council RIAC. https://russiancouncil.ru/en/analytics-and-comments/columns/middle-east-policy/egypt-china-relations-at-the-present-stage/

18. إسحاق ديوان، نديم حوري، ويزيد صايغ. (2020، 26 أغسطس) مصر بعد فيروس كورونا: العودة إلى المربع الأول. مبادرة الإصلاح العربي. https://bit.ly/37CC5jU

19. Geopolitical Futures. (2016, November 16). Egypt as a regional non-power. https://geopoliticalfutures.com/egypt-as-a-regional-non-power/. And: Khashan, H. (2020, October 30). How Egypt lost its leadership of the Arab World. Geopolitical Futures. https://geopoliticalfutures.com/how-egypt-lost-its-leadership-of-the-arab-world/

20. Khashan, H. (2021, April 15). On the Nile Dam, Egypt plays a weak hand. Geopolitical Futures. https://geopoliticalfutures.com/on-the-nile-dam-egypt-plays-a-weak-hand/

21. البنك المركزي المصري. «تقرير الوضع الخارجي للاقتصاد المصري»، مجلد رقم (71)، يوليو/سبتمبر 2021/2020. https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/ExternalPosition.aspx

22. Khashan, H. (2021, March 12). Cairo’s complicated relationship with Riyadh and Abu Dhabi. Geopolitical Futures. https://geopoliticalfutures.com/cairos-complicated-relationship-with-riyadh-and-abu-dhabi/

23. Stratfor. (2016, April 15). Building bridges between Egypt and Saudi Arabia. https://worldview.stratfor.com/article/building-bridges-between-egypt-and-saudi-arabia

24. Hanna, M. W. & Benaim, D. (2018). Ibid

25. Khashan, H. (2021, March 12). Ibid

26. Monier, E. (2014). The Arabness of Middle East regionalism: the Arab Spring and competition for discursive hegemony between Egypt, Iran and Turkey. Contemporary Politics, 20(4), 421434-. http://dx.doi.org/10.1080 13569775.2014.968474/

27. Cagaptay, S. & Sievers, M. (2015, March 8). Turkey and Egypt›s great game in the Middle East. Foreign Affairs. https://www.foreignaffairs.com/articles/turkey/201508-03-/turkey-and-egypts-great-game-middle-east

28. بحسب ما توضّح تقارير الأجهزة الأمنية التي جرى سردها بالتفصيل في حيثيات الحكم في القضية المعروفة بقضية «التخابر الكبرى». حيث تشير حيثيات الحكم بصورة مكررة إلى الدور التركي في تسهيل تواصل الإخوان بحكومات غربية. انظر نص حيثيات الحكم: محكمة جنايات القاهرة - الدائرة 15 جنايات شمال. (2015، 16 يونيو). الحكم في القضية رقم 56458 لسنة 2013.

29. Monier, E. (2014). Ibid.

30. Hawthorne, E. (2016, August 2). Egypt and Turkey, aligned but out of Step. Stratfor. https://worldview.stratfor.com/article/egypt-and-turkey-aligned-out-step?utm_source=Bloomberg&utm_nid=294073

31. Salaheldin, A. (2019). Struggle for the center: Egyptian relations with Saudi Arabia and Turkey in the second decade of the 21st century. In G. Tol & D. Dumke (Eds.). Ibid. (pp,3855-)

32. GAUSE, F. G., III. (2003). Balancing what? Threat perception and alliance choice in the Gulf. Security Studies, 13(2), 273305-. http://dx.doi.org/10.10800963641049052127l/

33. Yegin, M. (2016). Turkey's reaction to the coup in Egypt in comparison with the US and Israel. Journal of Balkan and near eastern studies, 18(4), 407421-. http://dx.doi.org/10.108019448953.2016.1196010/

34. بحسب مصدر مطلّع على المفاوضات، اطّلع الكاتب على هذه التفصيلات

35. سي إن إن عربية. (2020، 10 سبتمبر). 4 دول تتحفظ على بيان «تدخلات تركيا بالشؤون الداخلية» بجلسة الجامعة العربية. https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2020/09/10/arab-league-session-turkey-interference. وانظر أيضًا: الجزيرة نت. (2021، 5 مارس). الخارجية التركية: جميع قرارات مجلس وزراء خارجية الجامعة العربية ضد أنقرة مرفوضة. https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/3/5/%D9%84%D8%A7%D8%A7%D8%AE%D8%84%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA.

36. بوابة الأهرام. «الرئيس السيسي ورؤساء أجهزة المخابرات العربية يفتتحون مقر المنتدى العربي الاستخباري». 1 فبراير 2020. https://gate.ahram.org.eg/News/2569957.aspx

37. Middle East Monitor. (2020, March 2). Egypt seeks to establish Arab security front against Turkey. https://www.middleeastmonitor.com/20200302-egypt-seeks-to-establish-arab-security-front-against-turkey/

38. Geopolitical Futures. (2016, January 9). Egypt's stagnating position in the Middle East. https://geopoliticalfutures.com/egypts-stagnating-position-in-the-middle-east/

39. أسباب العلاقات المصرية التركية في موسم تحولات إقليمي، (سياقات الشرق الأوسط، العدد 21)، (أبريل، 2021). http://ow.ly/x0a730rFiBV.

40. نيفين العيادي. «قراءة في العلاقات التركية المصرية بعد ثورة 25 يناير». المصري اليوم. 22 نوفمبر 2012. https://www.almasryalyoum.com/news/details/319487

41. World Integrated Trade Solution. Egypt, Arab Rep. trade balance, exports and imports. https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/EGY/Year/2012/TradeFlow/EXPIMP

42. Ministry of Foreign Affairs. Turkey-Egypt economic and trade relations. https://www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with-egypt.en.mfa. And: Ministry of Trade. Egypt. https://www.trade.gov.tr/free-trade-agreements/egypt#:~:text=The%20trade%20volume%20between%20Turkey,Egypt%20were%202.36%20billion%20US%20%24.

43. أميرة ممدوح. « الإحصاء: تركيا الرابعة عالميًا في استيراد السلع المصرية». الدستور. 6 أبريل 2021. https://www.dostor.org/3399091

44. كريم حسن. «معلومات الوزراء يكشف عن أكبر شركاء مصر التجاريين في 2020 – إنفوجراف». بوابة الأهرام. 31 يناير 2021. https://gate.ahram.org.eg/News/2569295.aspx

45. Ministry of Foreign Affairs. Turkey-Egypt economic and trade relations. https://www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with-egypt.en.mfa.

46. Elleithy, A. (2021, April 3). Why Turkey is wooing Egypt. Al-Monitor. https://www.al-monitor.com/originals/202104//why-turkey-wooing-egypt

47. Galal, R. (2019, June 11). Egyptian-Turkish trade: A love-hate relationship. Al-Monitor. https://www.al-monitor.com/originals/201906//egypt-turkey-free-trade-agreement-politics-economy-tension.html

48. سبوتنيك. «هل تعصف الخلافات السياسية باتفاق التجارة الحرّة بين مصر وتركيا؟». 18 فبراير 2021. وانظر أيضًا: https://sptnkne.ws/Fwgc.

Hosny, H. (2021, February 8). Egyptian-Turkish trade agreement comes under fire. Al-Monitor. https://www.al-monitor.com/originals/2021/02/egypt-turkey-trade-agreement-assess-political-tensions.html

49. Yiallourides, C. (2020). Part I: Some observations on the agreement between Greece and Egypt on the delimitation of the exclusive economic zone. Blog of the European Journal of International Law. https://www.ejiltalk.org/189692-/.

50. Yiallourides, C. (2020). Ibid. And: Lika, I. (2020, August). The Greece-Egypt Maritime agreement and its implications for the Greek-Turkish dispute in the Eastern Mediterranean. SETA (Analysis No:67). https://www.setav.org/en/analysis-the-greece-egypt-maritime-agreement-and-its-implications-for-the-greek-turkish-dispute-in-the-eastern-mediterranean/.

51. Stambolis, C. (2020, August 9). Greece-Egypt agreement on sea boundaries paves way for defining a broader EEZ in East Med. Financial Mirror. https://www.financialmirror.com/202009/08//greece-egypt-agreement-on-sea-boundaries-paves-way-for-defining-a-broader-eez-in-east-med/
وانظر أيضًا: https://thepressproject.gr/meriki-oriothetisi-telika-i-symfonia-aoz-metaxy-elladas-aigyptou-upd/#.Xywu9XXj17o.twitter

52. محمود حسين. «مصر وتركيا.. مزيد من الإشارات الإيجابية فهل اقتربت المصالحة؟». DW عربية. 6 مارس 2021. https://p.dw.com/p/3qGns.

53. شهدي الكاشف. «مصر وتركيا: ما سبب تقاربهما الآن وما مصير المعارضة المصرية؟». بي بي سي نيوز عربي. (23 أبريل 2021). https://www.bbc.com/arabic/middleeast-56843933. وانظر أيضًا: وكالة الأناضول. «تشاووش أوغلو: بدأنا اتصالات دبلوماسية مع مصر بلا شروط مسبقة». 12 مارس 2021. https://bit.ly/3dOuAK0

54. وزارة الخارجية المصرية. (2021، مارس 6). بيان مشترك حول الجولة الاستكشافية للمشاورات بين مصر وتركيا. https://www.facebook.com/MFAEgypt/posts/5570564899682077

55. شهدي الكاشف، سبق ذكره.